كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد 97 مجلد 31 لسنة 2009
ص ص [137-155]

تحليل مكونات التنمية البشرية في الوطن العربي

الدكتور عامر عبود جابر
أستاذ مساعد- كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

ياسين موسى جاسم
مدرس- كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

لم يعد هدف التنمية في الوقت الحاضر مجرد تحقيق زيادات في معدلات الدخل القومي، بل تعداه نحو الاهتمام بالجوانب الأخرى التي تدخل ضمن نطاق التنمية الاقتصادية، ولا سيما الجوانب المرتبطة بتنمية الموارد البشرية وتوفير الحاجات الاساسية. وعلى هذا الاساس فقد أصبحت مؤشرات ومدلولات جديدة تستخدم للتعبير عن هذه القدرات وتطويرها.

إن أهمية البحث تنطلق من خلال الدور الكبير الذي تؤديه التنمية البشرية في توفير الحياة الافضل وتحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هدف البحث هو بيان مدى التطور الذي حققته البلدان العربية في مجال تنميتها البشرية والفروق فيما بينها

تتمثل مشكلة البحث في كيفية إيجاد صيغة موحدة ومتفق عليها بين دول العالم المختلفة تحتوي على المكونات الاساسية للتنمية البشرية، بحيث يمكن قياس درجة رقي البلدان في مجال تنميتها البشرية.

إن فرضية البحث تنطلق من كون أن الدول العربية قد حققت نسبة متقدمة في مجال تنميتها البشرية ولكن بشكل متفاوت بينها.

وكان أسلوب التحليل المستخدم هو الاسلوب الكمي (القياسي) المستند إلى تحليل البيانات المتاحة.

ولقد توصل البحث إلى أن البلدان العربية حققت تقدماً جوهرياً في مجال تنميتها البشرية، إذ ارتفع المتوسط العام لدليل التنمية البشرية من 0.518 عام 1975 ليصل إلى 0.684 في عام 2002 محققاً معدل نمو سنوي مركب قدره 1.03 % . كما استطاعت البلدان العربية من تضييق الفجوة بينها بشكلٍ ملموس. كما لوحظ بأن الفجوة اتسعت داخل بعض البلدان كل على حدة.

تأريخ استلام البحث 2008/9/1 تأريخ قبول النشر 2008/11/10

The Analysis of Elements of Human Resources Development

Amer A. Jaber (PhD)
Assistant Professor
Department of Business Administration
University of Tikreet

Yaseen M. Jassem
Lecturer
Department of Business Administration
University of Tikreet

Abstract

The aim of development has no longer nowadays only achieving an increase in the national income, but exceeded to interest in other aspects within the scope of economic development, almost the factors affiliated with the development of human resources and to provide the major needs. On this basis, new indicators and referents have been widely used to express these capabilities. The importance of this research started from the magnificent role of the human development of evaluating the better life and achieving higher levels of social and economic welfare. The objective of research is to explain the scope of development achieved in Arab countries and the scope of human resources development and the differences among these countries. The problem of the current research is to find a unified formulae among the world countries that include all primary components of the human development. This can be seen through the human resources measurement in the world countries. It hypothesized that the Arab countries have realized variously a very advanced rate in the human recourses. The quantities method has been used on the basis of allowed data analysis. The research concluded that Arab countries have profoundly achieved an acute progress in human resources development. So, the national rate of human resources increased from 0.518 in 1975 to 0.684 in 2002, the compound annual growth 1.03%. Arab countries have been able to reduce the gap considerably, where the gap has noticeably expanded inside the countries separately.

المقدمة

لم تعد التنمية في الوقت الحاضر مجرد زيادات في معدلات النمو الاقتصادي هذه الزيادات التي تنعكس على حصة الفرد من الناتج القومي، بل أصبحت تتعدى ذلك بكثير حيث تحول الاهتمام بالتنمية إلى جوانب أخرى، فضلاً عن معيار الدخل شملت التنمية مؤشرات التطور الاجتماعي والارتقاء بنوعية الحياة وزيادة الخيارات أمام البشرية، إضافة إلى المؤشرات ذات العلاقة الأساسية بالحاجات الإنسانية (Sen.A.1990)، فالناس هم الثروة الحقيقية للأمم. وفي الواقع إن هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان، إذ يمكن لعملية التنمية أن تحرر القدرات البشرية بتوسيع الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياة مكتملة وخلاقة، وهم في الوقت نفسه المستفيدون من التنمية وعوامل التقدم والتغير التي تحدثها، ويجب أن تفيد هذه العملية كل الأفراد وبالتساوي وترسي أسس المشاركة لكل منهم.

إن مدى القدرات التي يمكن للأفراد أن يتمتعوا بها والخيارات التي تساعد على توسيعها لا متناهية من حيث الإمكانية وتتفاوت وفقاً للفرد، ولكن جوهر

السياسات العامة هو تحديد الاولويات، وثمة معياران يساعدان في تحديد أهم القدرات لتقييم التقدم العالمي المجدي في تحقيق رفاه الإنسان

أولاً- يجب أن تكون هذه القدرات مقدرة حق قدرها على نحو شامل. **ثانياً**- يجب أن تكون أساسية للحياة. لهذه الأسباب فإن قياس التنمية البشرية تعتمد على أربع مقدرات مهمة: أن يعيش الإنسان حياة مديدة وصحية، ويكون حسن الإطلاع، ويتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق، ويشارك في حياة الجماعة.

إذ أن المفهوم الحديث للتنمية البشرية يرتبط بتوفير الحياة الأفضل بما يتطلب ذلك من تحقيق المتطلبات الأساسية للأفراد، وقد تم تطوير منحني جديد لقياس مستويات التنمية البشرية في مختلف دول العالم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقوم على أساس بناء مقياس نسبي يعتمد على إعطاء أوزان متساوية لثلاثة مكونات أساسية، وهي توقع الحياة عند الولادة والمستوى التعليمي فضلاً عن متوسط دخل الفرد الحقيقي المعدل.

ويقوم البرنامج المذكور منذ عام 1990 بإعداد تقرير سنوي يعرض من خلال الرقم القياسي للتنمية البشرية أو ما يطلق عليه دليل التنمية البشرية (Human Development Index) (HDI) لدول العالم المختلفة مع ترتيبها في سلم تنميتها البشرية.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من خلال الدور الكبير والمهم الذي من الممكن أن تؤديه التنمية البشرية في توفير الحياة الأفضل وبما يستلزم ذلك من تحقيق المتطلبات الأساسية للأفراد.

هدف البحث

يهدف البحث بالدرجة الأساس إلى بيان مدى التطور الذي حققته الدول العربية في مجال تنميتها البشرية، وذلك من خلال تحليل المكونات الأساسية لدليل التنمية البشرية وبالاعتماد على التقارير السنوية التي تصدرها الأمم المتحدة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كيفية إيجاد صيغة موحدة ومتفق عليها بين دول العالم المختلفة تتصف بالدقة والشمول وتحتوي على كافة المكونات الأساسية للتنمية البشرية بحيث يمكن من خلالها وبواسطتها قياس درجة تطور ورقي الدول في مجال تنميتها البشرية.

فرضية البحث

يفترض البحث بان الدول العربية قد حققت نسباً متقدمة في مجال تنميتها البشرية، ولكن بشكل متفاوت فيما بينها.

منهجية البحث

لأغراض تنظيمية بحتة تم تقسيم البحث على محورين أساسيين، المحور **الأول**- نظري تضمن مفهوم وماهية التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية فضلاً عن التطرق لدليل التنمية البشرية ومكوناته الأساسية وكيفية احتسابه.

أما المحور **الثاني**- فقد تناول تحليل مكونات التنمية البشرية على مستوى الوطن العربي من أجل الوقوف بشكل علمي ودقيق على مستويات التنمية البشرية للدول العربية ومقدار وحجم الشوط الكبير الذي قطعته في مجال تنميتها البشرية قياساً بدول العالم المختلفة.

مفهوم التنمية البشرية وأهميته

تعرف التنمية البشرية بأنها عملية تحليل مدى تفصيلات الأفراد وزيادة فرصهم في مجالات التعليم والعناية الطبية والدخل والعمل فضلاً عن زيادة خيارات الأفراد في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية (UNDP,1990-1993).

ومن خلال التعريف السابق يظهر بوضوح بأن مفهوم التنمية البشرية لا يقتصر على تنمية الموارد البشرية (Human Resources) أو على جوانب محددة في مجالات التنمية الاجتماعية فحسب، بل هو ترجمة فعلية لأثر تلك الجوانب في حياة الأفراد.

وإدراكاً من منظمة الأمم المتحدة لأهمية هذا الموضوع فقد اقترحت أن يكون عقد التسعينات من القرن الماضي عقد التنمية البشرية لدول العالم. وبالاعتماد على مقياس يضع ترتيب مستويات تلك الدول بطريقة سهلة التفسير.

يقوم مقياس التنمية البشرية في الوقت الحاضر على أساس ثلاثة مكونات رئيسة من حياة الناس هي طول العمر، والمعرفة ومستويات المعيشة الكريمة (UNDP,1990-1993).

وبالنسبة للعنصر الأول – طول العمر – فإن المؤشر المستخدم هو العمر المتوقع أو المرتقب عند الولادة، وتكمن أهمية العمر المرتقب في الاعتقاد العام بأن الحياة الطويلة هي قيمة بحد ذاتها، وفي أن الفوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المرتقب عند الولادة، وهذا الارتباط يجعل العمر المرتقب أحد المؤشرات المهمة للتنمية البشرية.

وبالنسبة للعنصر الثاني الرئيس وهو المعرفة فإن الأرقام الدالة على نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ليست إلاّ انعكاساً عاماً لإمكانية الحصول على فرص

التعليم، ولاسيما التعليم الجيد الذي يعد من الضروريات المهمة للحياة المنتجة في المجتمع الحديث، فمستوى التعلم يعد واحداً من أوجه التنمية البشرية المهمة، إذ أن هناك علاقة قوية موجبة بين مستويات الالتحاق بمراحل التعليم الأخرى من جهة ومعدلات النمو والتطور الاقتصادي من جهة أخرى، فقد أظهرت تجارب بعض دول العالم بأن تحسن مستوى التعليم للمزارعين بما يعادل سنة إضافية واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمقدار (2-5%) إذ يرافق تطور مستوى التعليم استيعاب أفضل وأسرع لإمكانيات تطوير واستغلال أساليب العمل (Bridsall, N.1992) .

ولكن الإلمام بالقراءة والكتابة ليس إلاّ الخطوة الأولى في مجال التعليم واكتساب المعرفة لذلك تعد الأرقام الدالة على نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من المعايير الأساسية في قياس التنمية البشرية، وعندما تكون مجموعة ما أكثر تنوعاً سيكون من الضروري أيضاً تعليق أهمية على ناتج المستويات التعليمية العالية، ومع ذلك فإن الإلمام بالقراءة والكتابة يستحق أكبر قدر من الاهتمام والتركيز في مجال التنمية البشرية الأساسية.

وربما كان العنصر الرئيس الثالث في التنمية البشرية والمتمثل في حيازة الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة أعقد العناصر الثلاثة في القياس، فهو يتطلب بيانات عن حيازة الأرض والائتمان والدخل والموارد الأخرى. ونظراً لقلة البيانات عن كثير من هذه المتغيرات وبهدف تحقيق أفضل استفادة ممكنة فقد تم الاعتماد على مؤشر الدخل، إذ يعد نصيب الفرد من الدخل أكثر استخداماً نظراً لتغطيته الوطنية الواسعة. بيد أن وجود سلع وخدمات غير قابلة للتبادل التجاري والتفاوت الناتج عن تباين أسعار الصرف والتعريفات الكمركية والضرائب تجعل نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية قليل الفائدة في مجال المقارنات الدولية. ومع ذلك يمكن تحسين هذه البيانات باستخدام الأرقام الدالة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً بحسب القيمة الشرائية، مما يعطي قيماً تقريبية يمكن الاعتماد عليها في المقارنات الدولية.

التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية

هناك اختلاف أساسي بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، فمن المفترض أن التنمية الاقتصادية تتبع المبادئ الاقتصادية المعروفة والتي يشكل التخطيط الاقتصادي التجسيد النهائي لها، وحيث أن كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والبيئية تقع خارج نطاق (النظام الاقتصادي) الذي تغطيه هذه المبادئ وكفكرة لاحقة وفي أغلب الأحيان فإن الإنسان والمؤسسات الاجتماعية يعدان من بين وسائل التنمية الاقتصادية والتي تقتصر بوجه عام على تغيرات الإنتاج وفي أحيان أخرى على تغيرات التوزيع أيضاً.

أما التنمية البشرية فإنها تسعى إلى دمج العناصر البشرية معتبرة إياها غايات مباشرة للتنمية، فضلاً عن كونها وسائل لها، من هنا فإن المطلوب في هذا الصدد هو إيجاد التوازن الأمثل بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية (Nudler, O. 1986).

إن الفرق الأساسي بين المنهجين يتمثل في المكانة التي يعطيها كل منهما لتطوير الأسرة فالأهداف المعلنة للتنمية الاقتصادية لا تتضمن إحداث تغيير في دور ووظائف الأسرة، بل تعدها في أحسن الأحوال مؤسسة اجتماعية تشكل جزءاً ايجابياً أو سلبياً من الإطار الذي تتخذ فيه القرارات الاقتصادية وفقاً لمعايير اقتصادية صحية ومقبولة (كوفورات الحجم) تحقق الحد الأقصى من المنافع وما إلى ذلك، ويترك بعد ذلك للنظام الاجتماعي أن يكيف نفسه قدر المستطاع مع هذه القرارات الاقتصادية.

أما إذا طبقت مبادئ التنمية البشرية فإن كثيراً من القرارات التي تؤثر في تحديد مواقع الأنشطة سوف تختلف، وقد تنطوي تلك القرارات على قدر ملحوظ من التضحية في الإنتاج الاقتصادي.

قياس التنمية البشرية

يسهل قياس المداخل القومية أكثر من قياس التنمية البشرية. ويرى العديد من علماء الاقتصاد، أن الدخل القومي مؤشر جيد بالنسبة إلى رفاه الإنسان.

من الجلي أن هناك علاقة قوية بين الاثنين، لأن النمو الاقتصادي وسيلة مهمة من وسائل التنمية البشرية، لكن النتائج البشرية لا تعتمد فقط على النمو الاقتصادي ومستويات الدخل القومي، بل تعتمد أيضاً على وجهة استعمال هذه الموارد. هل لتطوير الأسلحة أو لإنتاج الطعام؟ كذلك فإن النتائج البشرية مثل المشاركة الديمقراطية في صنع القرار أو الحقوق المتساوية للرجال والنساء لا تعتمد على المداخيل. لهذه الأسباب تُقدم مجموعة موسعة من المؤشرات لنتائج بشرية مهمة تحققت في بلدان حول العالم، مثل متوسطات العمر المتوقع لدى الولادة أو معدلات الوفيات دون سن الخامسة التي تمثل القدرة على التعلم. كما تتضمن المجموعة مؤشرات لوسائل مهمة من أجل تحقيق هذه القدرات، مثل فرصة الحصول على مياه نظيفة وللمساواة في الإنجازات، مثل الفجوة بين الرجال والنساء في التعليم أو في المشاركة السياسية.

وفي حين تؤمن هذه المجموعة الواسعة الغنية من المؤشرات مقاييس لتقييم التنمية بأبعاد بشرية مختلفة، ويحتاج راسمو السياسات أيضاً إلى مقياس مختصر لتقييم التقدم ولاسيما مقياس يركز على رفاه الإنسان أكثر من تركيزه على الدخل. من أجل هذه الغاية عمدت تقارير التنمية البشرية منذ بدء صدورها إلى نشر دليل التنمية البشرية.

يقدم دليل التنمية البشرية مجموعة موسعة من المؤشرات لنتائج بشرية مهمة، إذ يعطي لمحة عامة عن الأبعاد الأساسية لعملية التنمية البشرية.

دليل التنمية البشرية

يركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية قابلة للقياس، وهي أن يعيش الإنسان حياة مديدة صحية، ويكون حسن الإطلاع، ويحصل على مستوى معيشة لائق، ومن ثم فإنه يجمع مقاييس متوسط العمر المتوقع، والالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة، والكتابة، والدخل، كي يتيح معرفة التنمية في بلد ما على نحو أوسع مما يتيحه استخدام الدخل وحده.

على الرغم من أن دليل التنمية البشرية هو نقطة انطلاق مفيدة، فمن المهم التذكر أن مفهوم التنمية البشرية هو الأكثر اتساعاً وتقيداً، مما يستطيع أن يعبر عنه أي مقياس مختصر حتى عندما تكمله أدلة أخرى ودليل التنمية البشرية ليس مقياساً شاملاً إذ أنه لا يحتوي على نواح مهمة للتنمية البشرية وبخاصة القدرة على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد وللحصول على احترام الآخرين في المجتمع قد يكون المرء ثرياً معافى مثقفاً لكن غياب هذه القدرة يعرقل التنمية البشرية (Patel, M. 1989).

ومنذ تقارير التنمية البشرية الأولى يجري إبراز حذف هذا البعد للتنمية البشرية من دليل التنمية البشرية، وأدى ذلك إلى إطلاق دليل الحرية البشرية سنة 1991 غير أن المقياسين لم يصمدا أكثر من عام واحد وهذا دليل على صعوبة إجراء مقياس دقيق لهذه النواحي المعقدة من التنمية البشرية. ولا تؤدي هذه الصعوبة إلى جعل النواحي التي تتعلق بالمشاركة، مثل الحرية السياسية واحترام الجميع بالتساوي أقل أهمية بالنسبة إلى التنمية البشرية في الأبعاد الواردة في دليل التنمية البشرية، وقد كانت هذه المسائل موضع بحث معمق في تقارير التنمية الاجتماعية.

فقد تطرق تقرير التنمية البشرية للسنة 2002 إلى الديمقراطية وأهميتها في التنمية البشرية. ويقدم التقرير الصادر هذه السنة جانباً ذا صلة بالتنمية البشرية وأساساً من حيث الأهمية الثقافية، فالعيش حياة متكاملة يتطلب أن يكون الإنسان حراً في إتباع أعراف وتقاليد ثقافية مختلفة من دون أن يتعرض للتمييز أو الضرر في المشاركة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

ويُظهر دليل التنمية البشرية بوضوح الفارق بين الدخل ورفاه الإنسان، إذ من خلال قياس معدل الإنجازات في الصحة والتعليم والدخل يعطي دليل التنمية البشرية صورة عن وضع التنمية في بلد ما أكثر اكتمالاً من الصورة التي يعطيها الدخل وحده.

وكل هذه تلقي الضوء على أهمية السياسات التي تترجم الثروة إلى تنمية بشرية وتحديداً تستطيع السياسات العامة المعدة بعناية والخدمات التي توفرها

الحكومة والجماعات المحلية والمجتمعات المدنية، أن تحقق تقدماً في التنمية البشرية. حتى في غياب المستويات المرتفعة للدخل أو للنمو الاقتصادي. لكن هذا لايعني أن النمو الاقتصادي غير مهم، فالنمو الاقتصادي وسيلة مهمة للتنمية البشرية وعندما يحصل ركود في النمو لفترة طويلة يصبح من الصعب الحفاظ على تقدم مستدام في التنمية البشرية (Cohen, C.1989).

وعلى الرغم من أن هذا المقياس عدَّ مؤشراً مهماً ومفيداً لقياس مستويات التنمية غير أن نقاشاً يدور حول إمكانية تطوير صيغة هذا الرقم، ومن أبرز أوجه ذلك النقاش أن الرقم القياسي المعتمد يقوم على أساس إعطاء أوزان متساوية للمكونات الثلاثة وما ينتج عن ذلك من إهمال الأهمية النسبية لكل من تلك المكونات في هذا السياق فقد عرضت العديد من الأفكار من أجل تطوير عملية احتساب هذا الرقم، فقد جرت محاولة إعطاء أوزان ترجيحية باستخدام أسلوب المكونات الأساسية (Principle Components Analysis) غير أنها لم تصل إلى استنتاج واضح في الوقت الذي عكست فيه محاولة باحثين آخرين وجود فروق واضحة بين مدى ارتباط المكونات الثلاثة المذكورة آنفاً عند الانتقال من مجموعة الدول عالية المستوى إلى المجموعات الأخرى من الدول الأقل مستوى وهكذا.

أما القيمة العظمى والدنيا لتلك المتغيرات المكونة للرقم القياسي لمستوى التنمية البشرية فيتم إعدادها سنوياً اعتماداً على قيم هذه المتغيرات لكل دولة والمتضمنة في التقرير السنوي المعد من قبل الأمم المتحدة .

الرقم القياسي للتنمية البشرية

تكون صيغة الرقم القياسي للتنمية البشرية (HDI) بموجب الصيغة الآتية :

$$HDI = 1 - \frac{1}{3}\sum Iij \qquad (1)$$

$$Iij = \frac{(Max\ (Xij - Xij))}{MaxXij - MinXij} \qquad (2)$$

حيث أن:

i= 1,2,3

j=1,2,3 .....

ويمثل Iij مدى انحراف الدولة (j) بدلالة مستوى أفضل دولة ومستوى أسوأ دولة بالنسبة للمتغير (i) كما أن :

Xij= يمثل المتغير (i) في الدولة (j)

X1= مؤشر توقع الحياة عند الولادة (L.E)

X2= مؤشر التعليم مقاساً بمعدل مرجح لمتغيرين وهما :

X2a= تعليم الكبار (نسبة الأمية) (A.L) وبوزن (2/3).

X2b= متوسط سنوات الالتحاق بالمدارس (M.Y.S) وبوزن (1/3).

X2=2/3(AL)+1/3 (MYS) ……..(3)

X3= مستوى الدخل مقاساً بمتوسط حصة الفرد الحقيقية المعدل.

التحليل الإحصائي لمكونات التنمية البشرية في الوطن العربي

تطور التنمية البشرية في الوطن العربي

حققت الدول العربية تقدماً جوهرياً في مجال تنميتها البشرية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فعلى المستوى الإجمالي ارتفع المتوسط العام لدليل التنمية البشرية من (0.518) في عام 1975 ليصل إلى (0.684) في عام 2002 محققاً معدلاً سنوياً مركباً قدره (1.03 %)

كما ارتفع الوسيط (وهو النقطة التي تقسم مستويات التنمية البشرية للدول العربية على قسمين متساويين) من (0.504) في عام 1975 ليبلغ بحدود (0.735) في عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب قدرة (1.417 %).

والجدول الآتي يبين ذلك بوضوح

الجدول 1

تطور دليل التنمية البشرية في الوطن العربي للفترة (1975 – 2002)

Year	N	Mean	Median	Minim	Maxim
1975	11	0.518	0.504	0.339	0.761
1980	13	0.579	0.574	0.362	0.777
1985	13	0.613	0.623	0.382	0.785
1990	15	0.628	0.656	0.387	0.806
1995	17	0.631	0.664	0.410	0.825
2000	17	0.646	0.693	0.430	0.835
2002	20	0.684	0.735	0.439	0.843

المصدر:تم استخراج كافة المتوسطات من قبل الباحثان وبالاعتماد على بيانات التقرير السنوي للتنمية البشرية الصادر من الأمم المتحدة عام 2004

وربما يعزى هذا الارتفاع إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى النصف تقريباً، فضلاً عن زيادة نسبة تحصين الأطفال في السنة الأولى من العمر ضد إمراض الأطفال إلى أكثر من ثلثي مجموعهم، كما استطاعت الدول العربية جعل الرعاية الصحية الأولية في متناول (72 %) من سكانها، وكذلك وفرت المياه النقية لنسبة (65 %)، وقد تصل هذه

النسبة إلى (87 %) في المناطق الحضرية. علاوةً على ذلك، فقد زادت الدول العربية من نصيب الفرد فيها من السعرات الحرارية وبنسبة (37 %) بين سنتي (1990 – 2002).

وبالاتجاه ذاته وبالقدر نفسه من الأهمية كان تقدم الدول العربية في مجال التعليم، فقد ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى كبار السن من (55 %) في عام 1990 إلى (63.3 %) في سنة 2002، وأصبح ناتج التعليم الابتدائي في عام 2002 ثلاثة أضعاف ما كان عليه في سنة 1990 في الوقت الذي أصبح فيه ناتج التعليم الثانوي أربعة أضعاف.

إن التحليل الدقيق والصحيح لتقدم الدول العربية في مجال تنميتها البشرية خلال المدة (1990 – 2002) سوف يضعنا أمام العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعل أهمها:

أولاً- لقد استطاعت الدول العربية تضييق الفجوة فيما بينها بشكل ملموس في مجال تنميتها البشرية خلال الفترة موضوعة الدراسة على الرغم من اتساع الفجوة في الدخل على مستوى المتوسط العام لدليل التنمية البشرية انخفض التباين (Variance) من (0.0296) في سنة 1990 ليصل في سنة 2002 إلى (0.0196)، مما يعني أن مستويات الدول العربية في مجال تنميتها البشرية قد أصبحت أكثر تقارباً وتجانساً في سنة 2002 عما كانت عليه في سنة 1990. كما أن المدى (Range) الذي يقيس الفرق بين أعلى قيمة للتنمية البشرية وأدنى قيمة لها قد أنخفض هو الآخر من 0.419 في سنة1990 ليصل إلى 0.404 في سنة 2002. والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول 2
الوسط الحسابي والتباين والمدى لدليل التنمية البشرية في الوطن العربي للفترة (1990 – 2002)

Year	Mean	Variance	Range
1990	0.628	0.0296	0.419
2000	0.646	0.0212	0.405
2002	0.684	0.0196	0.404

فضلاً عن ذلك وعند النظر إلى توزيع القيم الخاصة بدليل التنمية البشرية للدول العربية نجد أنها أصبحت تميل إلى التوزيع الطبيعي (Normal Distribution) في سنة 2002 أكثر مما هي عليه في سنتي 1990 و

2000 على التوالي، مما يؤكد الاستنتاج السابق في أن الفجوة بين الدول العربية في مجال تنميتها البشرية قد أصبحت أقل اتساعاً، وأن الدول العربية باتت أكثر تقارباً وتجانساً في مستويات تنميتها البشرية.
والرسم الآتي يظهر ذلك بوضوح:

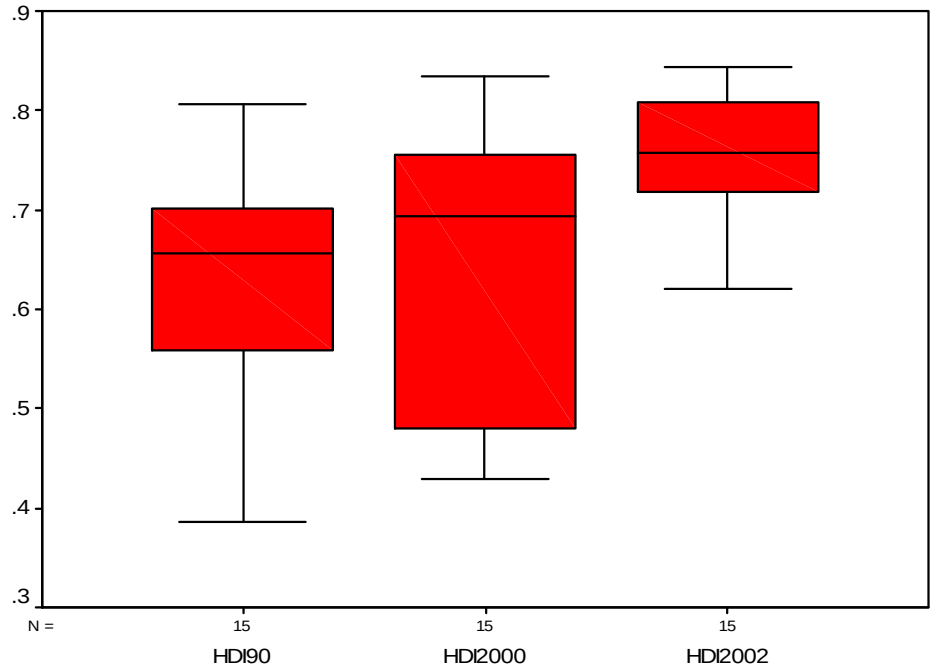

ثانياً- إن التقدم الكبير الذي حصل في الدول العربية باتجاه تنميتها البشرية وفي تضيق الفجوة فيما بينها يبعث الأمل، إذ أصبح من الممكن الارتفاع بالوطن العربي إلى مستوى أساسي من التنمية البشرية وخلال فترة قصيرة نسبياً، إذا أمكن توجيه الجهود الإنمائية والمساعدات الدولية في الاتجاه المناسب لها.

إلاّ أن هذا الأمل يجب أن لا ينسينا بأنه على الرغم من أن أربعة أخماس سكان الوطن العربي قد أصبحت حياتهم أطول عمراً وأفضل من ناحية التعليم إلاّ أنهم ما زالوا يفتقرون إلى الفرص التي تمكنهم من استغلال طاقتهم العملية بالشكل الكامل.

وعندما تنعدم الفرص الاقتصادية في الدول العربية سوف تزداد نسبة المواهب والقدرات البشرية التي تبدد وتضيع هباء، كما أن ضغوط الهجرة الدولية هي الأخرى قد تزداد زيادة كبيرة علاوةً على اتساع الفجوة في مجالات العلوم

والتكنلوجيا بين الدول العربية والدول المتقدمة وبالشكل الذي تهدد فيه مستقبل التنمية والتقدم في البلدان العربية.

ثالثاً- تخفي المتوسطات الرقمية المتعلقة بالتنمية البشرية في الوطن العربي كثيراً من التباين فيما بينها، إذ يبلغ عدد الدول العربية ذات التنمية المنخفضة (0–0.5) في سنة 2002 (4) دولة مقارنة بـ (3) دول في سنة 1990. مع ذلك هناك (4) دول تنضوي تحت لواء الدول ذات التنمية البشرية العالي (0.8 – 1.0) في سنة 2002 قياساً إلى (3) دول في سنة 1990. وعموماً، تعاني أقل البلدان العربية نمواً – ومعظمها في قارة أفريقيا – من أعلى مستويات الحرمان البشري، إذ تعاني من أدنى مستويات العمر المرتقب ومن أعلى معدلات وفيات الأطفال ومن انخفاض كبير في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

الجدول 3
عدد الدول العربية حسب درجة تنميتها البشرية

Year	مستويات التنمية البشرية			المجموع
	منخفضة اقل من 0.5	متوسطة (0.5–0.8)	عالية (0.8-1.0)	
1990	3	9	3	15
2000	5	8	2	15
2002	4	12	4	20

رابعاً- وعلى الرغم من تضييق الفجوة بين الدول العربية في التنمية البشرية، إلا أن هذه الفجوة تبدو أكثر اتساعاً داخل كل بلد عربي على حدة، أي بين المناطق الحضرية والريفية وبين الذكور والإناث، وكذلك بين الأغنياء والفقراء، فبالنسبة للدول العربية عموماً تحصل المناطق الحضرية على ضعف ما تحصل عليه المناطق الريفية من الخدمات الصحية والمياة النقية، وعلى ثلاثة أمثال ما تحصل عليه من خدمات مرافق النظافة الصحية العامة (الصرف الصحي) فضلاً عن أن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث تعادل فقط ثلثي المعدلات بين الذكور وكثيراً ما يستأثر الاغنياء بجانب كبير من الدعم الاجتماعي.

إن هذا التباين الكبير في كافة خصائص التنمية البشرية يدل على اتساع المجال أمام إدخال التحسينات باتجاه توزيع الإنفاق الاجتماعي العام وبالشكل الذي يسهم في ردم الفجوة داخل الدول العربية.

خامساً- إن التقدم الكبير الذي حصل للدول العربية في سبيل تنميتها البشرية على مدى العقد الماضي لم يكن يسير بخطى موحدة كما لم يكن سيره خالياً

من العقبات فقد سجلت بعض الدول اتجاهات عكسية خلال التسعينات، كما هي الحال في العراق، إذ انخفض دليل التنمية البشرية فيه من (0.759) في سنة 1990 ليصل إلى (0.528) في سنة 1996 كما أن درجة التأثير أصبحت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بمرتبة العراق قياساً بدول العالم، إذ تراجعت رتبة العراق بين دول العالم إلى (127) سنة 1999 بعد أن كان يحتل المرتبة (54) سنة 1990.

وبصورة عامة يمكن القول إن فترة التسعينات كانت تنطوي على تحد كبير تمثل في أصلاح الأضرار التي تعرضت لها التنمية البشرية في كثير من الدول العربية وبناء القوة الدافعة التي تمكنها من تحقيق الأهداف البشرية الأساسية بحلول العقد القادم، وسوف يتطلب الرد على هذا التحدي تعبئة قدر أكبر من الموارد المحلية والدولية، بل وسوف يتطلب في حالات كثيرة إدخال تغييرات مهمة على أولويات الميزانية وخلق الإطار العام الذي يمكن من إنجاز التنمية البشرية على قاعدة عريضة.

تحليل مكونات التنمية البشرية في الوطن العربي

ليست العناصر الأساسية لدليل التنمية البشرية – العمر المتوقع عند الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة، والدخل الأساسي – إلا نقطة البدء في هذا التحليل لتكوين القدرات البشرية، ويستخدم مصطلح الدخل الأساسي هنا للدلالة على إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشة كريمة. كذلك يناقش التحليل بعض العوامل الرئيسة ولاسيما الحصول على الغذاء والخدمات الاجتماعية مثل المياه والتعليم والرعاية الصحية الأساسية.

أولاً- العمر المتوقع عند الولادة

ارتفع المستوى العام للعمر المتوقع عند الولادة (Live Expectation at Birth) في الدول العربية من (61.3) سنة في سنة 1990 إلى (67) في سنة 2002 محققاً نمواً سنوياً قدره (9.29%).

بيد أن هذا المتوسط يخفي في داخله فروقاً مهمة بين الدول العربية نفسها، ففي الوقت الذي بلغ فيه العمر المتوقع لدولة الصومال (46) سنة، في سنة 1990 كان هذا العمر في دولة الكويت حوالي (73) سنه وهذا يعني أن الإنسان الكويتي يعيش مرة ونصف المرة بقدر الإنسان الصومالي. والشيء نفسه يقال في سنة 2002، حيث بلغ العمر المرتقب في جيبوتي بحدود (45.8) في الوقت الذي كان فيه (74.6) و (76.5) سنة في كل من الأمارات العربية والكويت على التوالي.

وعموماً يرتبط العمر المرتقب بدرجة كبيرة بمستوى الدخل على الرغم من أنه يمكن تحقيق زيادات ملموسة في العمر المتوقع حتى وإن كانت مستويات الدخل

متواضعة. لقد أسهم الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية إلى توسيع الفجوة بين الدول العربية في مؤشر العمر المرتقب إذ ارتفع المدى بين أقل عمر متوقع وأعلى عمر من (27) سنة في سنة 1990 ليصل إلى (30.7) سنة في سنة 2002. والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول 4
متوسط العمر المتوقع في الدول العربية في سنتي (1990 , 2002)

العمر المرتقب	الوسط الحسابي	التباين	المدى
1990	61.3529	64.3676	27.0
2002	67.0524	79.3916	30.7

كما أسهم التقدم الكبير في خفض معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة وخصوصاً الأطفال الرضع في الدول العربية مساهمة كبيرة في رفع مستويات العمر المتوقع عند الولادة فقد استطاعت الدول العربية من خفض معدل الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة (خلال السنة الأولى من العمر)، مما يقارب من (78) في الإلف في سنة 1990إلى (34) بالإلف في سنة 2002 في الوقت الذي انخفض فيه معدل الوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة من (121) في الألف ليصل إلى (57) بالألف وللفترة نفسها.

ثانياً- الإلمام بالقراءة والكتابة

ساعد التحسن السريع في التعليم على تحقيق زيادة ملموسة في قدرة الناس في الدول العربية على القراءة والكتابة إذ ارتفع المتوسط الحسابي العام من (50.17%) في سنة 1990 إلى (69.64%) في سنة 2002 وبمعدل زيادة سنوية قدرها (38.8%).

وفي معظم الدول العربية اقتربت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار من (90%) بمعنى أنها أصبحت مماثلة للمعدلات السائدة في كثير من البلدان الصناعية، وعلى الرغم من هذه النجاحات فهناك بعض الدول العربية كانت بطيئة في خفض مستويات الأمية الواسعة الانتشار.

وبصورة عامة يبلغ متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة في أقل البلدان بحدود (41.2%) في موريتانيا في الوقت الذي بلغ فيه مايقارب (90.9%) في الأردن و(90.2%) في فلسطين.

الجدول 5
معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الوطن العربي

الإلمام بالقراءة والكتابة	الوسط الحسابي	التباين	المدى
1990	50.1765	505.90	77.0
2002	69.6409	276.08	57.9

وعلى العكس تماماً من العمر المرتقب فقد أسهم التحسن الواسع في المستوى العلمي والتقدم الكبير في خفض أعداد الأميين من تقليل الفجوة بين الدول العربية حيث أنخفض التباين فيما بينها إلى النصف تقريباً كما انحسر المدى من (77%) في سنة 1990 إلى (57.9%) في سنة 2002. يمكن ملاحظة ذلك من خلال الرسم البياني الآتي:

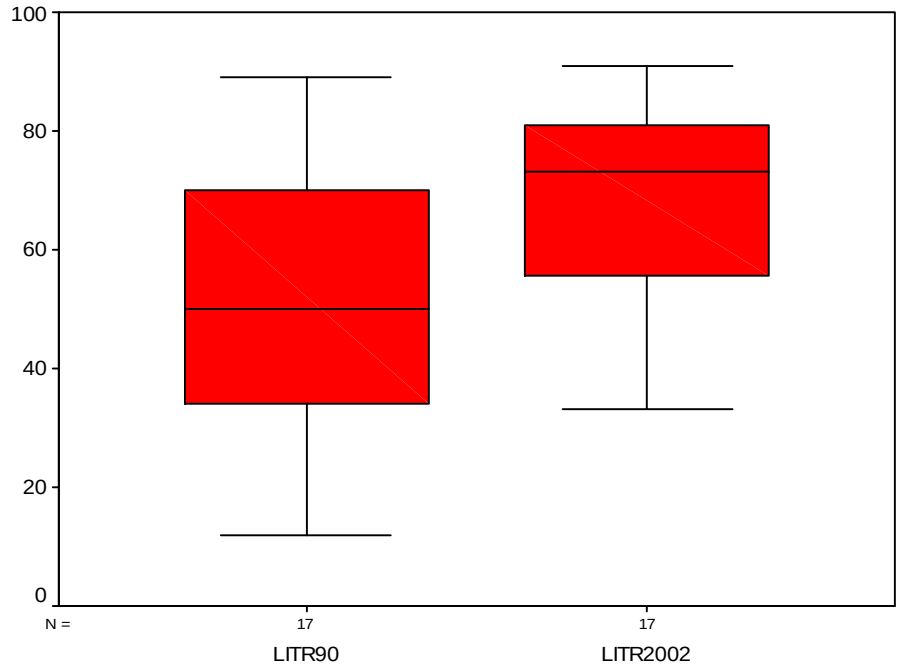

ثالثاً - الدخل

كان النمو في نصيب الفرد من الدخل - وهو أحد المكونات الأساسية في تحسين مستوى التنمية البشرية في الوطن العربي، إذ أرتفع نصيب المواطن العربي من الناتج القومي الإجمالي من (4140) دولار أمريكي في سنة 1990 ليصل إلى (7200) في سنة 2002.

إن توزيع الناتج القومي الإجمالي لا يقل أهمية بالنسبة للتنمية البشرية من نموه. ويعد معامل جيني من أهم معايير توزيع الدخل حيث يوضح التباين في النسب المئوية لتوزيع الدخل وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدالة التوزيع والعكس صحيح.

وتشير معظم الدراسات التي جرت على بعض الدول العربية والتي طبق عليها هذا المعامل حتى الآن إلى أن قيمته قد بلغت في المتوسط بحدود (0.5)، مما يعني أن جانباً صغيراً من سكان الوطن العربي يستأثر بجانب كبير من الدخل.

وتشير البيانات الإحصائية بأنه على الرغم من ارتفاع معدل دخل الفرد في الدول العربية وبنسبة زيادة قدرها (73.8 %)، إلاّ أن الفجوة في نصيب الفرد من الدخل قد اتسعت لتبلغ بحدود الضعف خلال العقد الأخير من القرن الماضي، مما ينعكس سلبياً على جهود التنمية البشرية في الوطن العربي.

الجدول 6
معدلات دخل الفرد الحقيقي في الوطن العربي

معدل دخل الفرد الحقيقي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المدى
1990	4141.294	4018.9	13550
2002	7200.909	6652.2	21810

3-2 تحليل العلاقة بين المكونات الأساسية للتنمية البشرية في الوطن العربي

يعد التحليل المنطقي والمستند إلى الوسائل والأساليب الإحصائية الدقيقة أحد المرتكزات الأساسية لعملية الفهم المتبادل بين التنمية البشرية في الوطن العربي من جهة ومكوناتها الأساسية من جهة أخرى. ولعل من أهم الوسائل الإحصائية التي توضح طبيعة هذه العلاقة هي مصفوفة الارتباط المتعدد (Multivariate Correlation Matrix) وتبين هذه المصفوفة نوع وقوة العلاقة التي تربط بين مكونات التنمية البشرية. إذ يمكن من خلالها التوصل إلى النتائج الآتية:

1. إن جميع المكونات الأساسية للتنمية البشرية (العمر المرتقب, الإلمام بالقراءة والكتابة, والدخل) ترتبط بعلاقة طردية قوية جداً وبدرجة عالية من المعنوية بدليل التنمية البشرية في الوطن العربي، مما يعني أن جميع هذه المكونات تؤدي دوراً رئيساً ومؤثراً في مسار التنمية البشرية.
2. أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط بأن أقوى ارتباط كان بين دليل التنمية البشرية والعمر المرتقب إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.945)، مما يعني بالتالي بأن العمر المرتقب يأتي في مقدمة العوامل التي تمارس تأثيرها على التنمية البشرية في الوطن العربي ومن ثم فإن زيادة العمر المتوقع عند الولادة من خلال الارتقاء بالمستوى الصحي والغذائي سوف يسهم حتماً بدفع عجلة التنمية البشرية إلى الأمام وبوتائر متسارعة.

3. أما من حيث العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية فإن مصفوفة الارتباط ومن خلال معامل الارتباط يشير بوضوح إلى وجود علاقة طردية قوية جداً وبدرجة عالية من المعنوية بين دليل التنمية البشرية والدخل الحقيقي المعدل، وهذا يعني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري في الوطن العربي، وأن التنمية الاقتصادية تعد شرطاً لازماً وفعالاً لعملية النهوض بالتنمية البشرية.
4. وفيما يتصل بالعلاقة بين مكونات التنمية البشرية فقد بينت مصفوفة الارتباط المتعدد بأن جميع المكونات ترتبط فيما بينها بعلاقة طردية وقوية وكانت أكبر تلك العلاقات التي تربط بين العمر المرتقب ونسبة أعداد الملتحقين إلى المدارس الابتدائية والثانوية، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.844)، مما يدل على أن الارتفاع في نسبة أعداد الملتحقين إلى المدارس في الوطن العربي سوف تصب باتجاه زيادة العمر المتوقع عند الولادة.
5. كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي بأن هناك علاقة طردية وقوية بين تعليم الكبار ومعدل دخل الفرد الحقيقي إذ بلغت العلاقة (0.634) وتقودنا هذه العلاقة إلى الاستنتاج بأن زيادة نسبة تعليم الكبار ومحو أميتهم سوف يسهم في زيادة قيمة العمل الاجتماعي، مما ينعكس بالتالي على نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى الارتقاء بمعدل دخولهم الفردية مع الأخذ بمبدأ عدالة توزيع الثروة .

الجدول 7

مصفوفة الارتباط المتعدد لمكونات التنمية البشرية في الوطن العربي عام 2002

	دليل التنمية البشرية	العمر المرتقب	تعليم الكبار	الملتحقون بالمدارس	معدل دخل الفرد
دليل التنمية البشرية	1.000	0.949	0.808	0.833	0.780
العمر المرتقب	0.945	1.000	0.688	0.844	0.634
تعليم الكبار	0.808	0.688	1.000	0.743	0.564
الملتحقين بالمدارس	0.833	0.844	0.743	1.000	0.484
معدل دخل الفرد	0.780	0.634	0.564	0.484	1.000

الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات لعل أهمها ما يأتي:

أولاً- الاستنتاجات

1. لقد بدأ موضوع التنمية البشرية يحتل حيزاً متميزاً واهتماماً متزايداً من جميع دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حدٍ سواء خصوصاً بعد أن قامت الأمم المتحدة بإصدار أول تقرير لها حول التنمية البشرية لدول العالم سنة 1990.

2. إن دليل التنمية البشرية بموجب مؤشره المستخدم ذي المكونات الثلاثة حظي ويحظى بقبول عام لدى أغلب دول العالم.
3. حققت الدول العربية تقدماً جوهرياً في مجال تنميتها البشرية، إذ ارتفع المتوسط العام لدليل التنمية البشرية من (0.518) سنة 1975 ليصل إلى (0.684) سنة 2002 محققاً معدل نمو سنوي مركب قدره (1.03%).
4. كما استطاعت الدول العربية تضييق الفجوة فيما بينها بشكل ملموس في مجال تنميتها البشرية خلال فترة البحث حيث انخفض التباين (Variance) من (0.0296) في سنة 1990 ليصل في سنة 2002 إلى (0.0196)، مما يعني بالتالي أن مستويات الدول العربية في مجال تنميتها البشرية قد أصبحت أكثر تقارباً وتجانساً في سنة 2002 عما كانت عليه في سنة 1990.
5. إن التقدم الكبير الذي حصل للدول العربية في سبيل تنميتها البشرية على مدى العقد الماضي لم يكن يسير بخطى موحدة كما لم يكن سيره خالياً من العقبات، فقد سجلت بعض الدول اتجاهات عكسية خلال التسعينات كما هي الحال في العراق، إذ انخفض دليل التنمية البشرية فيه من (0.759) في سنة 1990 ليصل إلى (0.528) في سنة 1996، كما أن درجة التأثير أصبحت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بمرتبة العراق قياساً بدول العالم، حيث تراجعت رتبة العراق بين دول العالم إلى (127) سنة 1999 بعد أن كان يحتل المرتبة (54) سنة 1990 .
6. وعلى الرغم من تضييق الفجوة بين الدول العربية في التنمية البشرية إلا أن هذه الفجوة تبدو أكثر اتساعاً داخل كل بلد عربي على حدة، أي بين المناطق الحضرية والريفية وبين الذكور والإناث وكذلك بين الأغنياء والفقراء، فبالنسبة للدول العربية عموماً تحصل المناطق الحضرية على ضعف ما تحصل عليه المناطق الريفية من الخدمات الصحية والمياه النقية، وعلى ثلاثة أمثال ما تحصل عليه من خدمات مرافق النظافة الصحية العامة (الصرف الصحي)، كذلك فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث تعادل فقط ثلثي المعدلات بين الذكور.
7. ارتفع المستوى العام للعمر المتوقع عند الولادة (Live Expectation at Birth) في الدول العربية من (61.3) سنة في سنة 1990 إلى (67) في سنة 2002 محققاً نمواً سنوياً قدره (9.29%).

بيد أن هذا المتوسط يخفي في داخله فروقاً مهمة بين الدول العربية نفسها، ففي الوقت الذي بلغ فيه العمر المتوقع لدولة الصومال (46) سنة في عام 1990 كان هذا العمر في دولة الكويت بحدود (73) سنه، وهذا يعني أن الإنسان الكويتي يعيش مرة ونصف المرة بقدر الإنسان الصومالي. والشيء نفسه يقال في سنة

2002، إذ بلغ العمر المرتقب في جيبوتي مايقارب (45.8) في الوقت الذي كان فيه (74.6) و (76.5) سنة في كل من الأمارات العربية والكويت على التوالي.

8. لقد ساعد التحسن السريع في التعليم على تحقيق زيادة ملموسة على قدرة الناس في الدول العربية على القراءة والكتابة، حيث ارتفع المتوسط الحسابي العام من (50.17%) في سنة 1990 إلى (69.64%) في سنة 2002 وبمعدل زيادة سنوية قدرها (38.8%).
9. لقد أسهم النمو المرتفع في نصيب الفرد من الدخل - وهو أحد المكونات الأساسية - في تحسين مستوى التنمية البشرية في الوطن العربي حيث أرتفع نصيب المواطن العربي من الناتج القومي الإجمالي من (4140) دولار أمريكي في سنة 1990 ليصل إلى (7200) في سنة 2002.

ثانياً- التوصيات

في إطار الاستنتاجات فإن البحث يوصي بما يأتي:

1. نظراً للأهمية الكبيرة التي بات يحتلها مفهوم التنمية البشرية فإن البحث يوصي بضرورة قيام الباحثين بمتابعة المقاييس الدولية والإقليمية لمختلف أوجه التنمية، إذ تظهر الحاجة واضحة للمساهمة في تطوير وتحسين تلك المقاييس.
2. بهدف الارتقاء بمستوى التنمية البشرية في الوطن العربي فإن البحث يوصي بضرورة التأكيد على:

أ. رفع المستوى الصحي باتجاه توفير المقومات الأساسية لعملية النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم.

ب. الارتقاء بالمستوى التعليمي وخصوصاً فيما يتعلق برفع مستويات معدل عدد سنين الالتحاق بالدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل بأن هناك انخفاضاً نسبياً لهذا المؤشر.

ت. ضرورة إيلاء متطلبات التنمية الإقليمية الاهتمام المستمر، وذلك من خلال قيام الجهات المعنية والباحثين بتوفير مقاييس جديدة لمستويات التنمية الإقليمية على مستوى المحافظات والبيئة.

Reference

1. Bannister, Judith, 1987, "China's Changing Population" Stanford University press.
2. Bridsall, N., 1992, "Social Development in Economic Development" UNS General Assembly Oct.
3. Caton,carol L.M ,1990, "Homeless in America" New York, Oxford university press.
4. Cohen, C.Desmond, 1989, "Trends in Human Development in the UK" University of Sussex school of Social sciences.
5. Ismail, M .M, 1994, "Human Development in Iraq" Jawaharlal Nehru University. India.
6. Nudier. Oscar, 1986, "The Human Element as Means and end of Development" Islamabad.
7. Patel, Matesh. S., 1989, "Eliminating Social Distance Between North and South" UNICEF Staff Working , papers 5, New York.

8. Sen., A, 1990, "The Concept of Development" Handbook of development economic Vol1.
9. United Nation Development Programmer "Human Development Report" for the years 1990 – 1993 .